الأمم المتحدة

A/64/810

الجمعية العامة

Distr.: General
10 June 2010
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ٦٥ من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

رسالة مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم معلومات عن الجهود التي تبذلها جمهورية أوزبكستان بهدف حماية وتعزيز حقوق الإنسان مع إيلاء اهتمام خاص لحقوق الطفل (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة في إطار البند ٦٥ من جدول الأعمال.

(توقيع) مراد **عسكروف**
الممثل الدائم
لجمهورية أوزبكستان

170610 160610 10-40010 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

مذكرات إحاطة بشأن حماية أوزبكستان لحقوق الإنسان

تؤيد أوزبكستان تأييدا كاملا الأهداف الرئيسية لمؤتمر لاهاي العالمي المعني بعمل الطفل لتعزيز التحرك على نطاق العالم من أجل الإسراع بتصديق الجميع على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ (المتعلقة بالحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل) ورقم ١٨٢ (المتعلقة بأسوأ أشكال عمل الأطفال) والدفع قدما بالجهود لبلوغ الهدف المحدد لعام ٢٠١٦. وإضافة إلى ذلك، تؤيد أوزبكستان مضمون التقرير العالمي الثالث الذي أصدرته منظمة العمل الدولية بعنوان ''تسريع جهود مكافحة عمالة الأطفال''.

وتبعا لهذا التأييد، صدق البرلمان الأوزبكي على ١٣ اتفاقية أساسية لمنظمة العمل الدولية، ولا سيما الاتفاقيتان اللتان سبقت الإشارة إليهما وهما اتفاقيتا منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل ورقم ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال.

وإضافة إلى ذلك، اعتمدت الحكومة الأوزبكية في عام ٢٠٠٨ بموجب مرسوم خاص خطة العمل الوطنية لتنفيذ اتفاقيتي منظمة العمل الدولية هاتين. وتتألف خطة العمل الوطنية هذه من ٣٧ تدبيرا ملموسا ستنفذ على أربع مراحل:

- المرحلة الأولى: تحسين تدابير الرقابة القانونية على الاستخدام غير القانوني للأطفال كعمال؛
- المرحلة الثانية: رصد تنفيذ اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ و ١٨٢؛
- المرحلة الثالثة: تنظيم حملة واسعة النطاق للتوعية بمقتضيات اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ و ١٨٢؛
- المرحلة الرابعة: تنفيذ مشاريع التعاون الدولي الهادفة إلى إلغاء أسوأ أشكال عمل الأطفال.

ولزيادة التوعية والامتثال، قامت أوزبكستان، بالشراكة مع البرنامج الدولي للقضاء على عمالة الأطفال التابع لمنظمة العمل الدولية، بنشر كتيب مشترك بين منظمة العمل الدولية والاتحاد البرلماني الدولي باللغة الأوزبكية بعنوان ''كتيب للبرلمانيين: القضاء على أسوأ

أشكال عمل الأطفال: دليل عملي للتعامل مع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢''، فضلا عن ''مجموعة اتفاقيات منظمة العمل الدولية الرئيسية الثلاثين''.

تدابير الحماية القانونية من عمالة الأطفال في أوزبكستان

إن أوزبكستان تفي وتتقيد باستمرار بالمعايير الدولية التي حددتها منظمة العمل الدولية في مجال منع عمالة الأطفال وحظرها، وكفلت بموجب القانون آليات تحظى بالمصداقية لحماية حقوق الطفل:

- يحظر الدستور أي محاولة لإكراه الطفل على العمل وتوفر الدولة ضمانات لحماية الطفل.
- ينص القانون ''المتعلق بضمانات حقوق الطفل'' على أن الطفل هو شخص يقل عمره عن ١٨ سنة وهو ما يتطابق مع المعايير الدولية، ويحدد ضمانات لمنع عمالة الأطفال.
- ويحدد قانون العمل الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل في ١٦ سنة ويحدد بدقة حالات استثنائية في سن ١٥ سنة، ويضع شروط عمل وأفضليات للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة.
- ويحدد القانون ''المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر'' آليات للتصدي لأي من أشكال استغلال البشر، بما في ذلك إنفاذ القوانين المتعلقة بعمالة الأطفال.
- يحدد القانون الجنائي عقوبات أكثر صرامة لإشراك الأطفال في أنشطة غير قانونية.
- اعتمدت أوزبكستان في عام ٢٠٠١ قائمة بأنواع الأنشطة التي يحظر إشراك أطفال دون سن الثامنة عشرة فيها.
- تم في عام ٢٠٠٩ إدخال مفهوم المسؤولية الإدارية عن استخدام عمالة الأطفال في بيئات صعبة.

آليات رصد إنفاذ الأحكام المتعلقة بعمالة الطفل

أنشأت أوزبكستان شبكة من المؤسسات الحكومية بغرض صريح هو رصد عمالة الأطفال والقضاء على ممارسة الاستخدام غير القانوني للأطفال كعمال، وتشمل هذه المؤسسات ما يلي:

- **مجمع حماية الأسرة والأمومة والطفولة**

يرأسه نائب رئيس وزراء جمهورية أوزبكستان، وينسق أنشطة الهيئات والإدارة الحكومية المتعلقة بمسألة إعمال حقوق الطفل كما كفلها الدستور.

- **اللجنة المعنية بشؤون القاصرين**

أنشئت داخل مجلس وزراء جمهورية أوزبكستان ويرأسها المدعي العام للجمهورية، وتتمثل مسؤولياتها في التعامل مع جميع المسائل المتصلة بوضع الطفل في المجتمع، بما في ذلك رصد عدم قبول أسوأ أشكال عمل الأطفال.

- **الرصد المحلي من جانب وزارة العمل والحماية الاجتماعية**

الاضطلاع بعمليات التفتيش القانوني للوقوف على ظروف العمل والقيام بعمليات استعراض الامتثال للقوانين المتعلقة بعمالة الأطفال في كل مقاطعة من مقاطعات أوزبكستان.

مشاركة المنظمات غير الحكومية

توجد في أوزبكستان منظمات غير حكومية نشطة ومؤسسات اجتماعية ومؤسسات عاملة في المجتمع المدني ومنظمات دولية تسعى إلى الوصول إلى الأطفال وترصد جميع القضايا المتعلقة بحقوقهم تقريبا وتشجع نماءهم الجسدي والروحي والفكري.

الإصلاحات التعليمية

ثمة آلية قوية لمنع عمالة الأطفال تحظى بقبول المجتمع الدولي هي آلية تنفيذ إصلاحات في أوزبكستان على مستوى النظام التعليمي، الذي يقتضي فرض تعليم إلزامي لمدة ١٢ سنة على جميع الأطفال في البلد.

وبلغ الإنفاق على قطاع التعليم في أوزبكستان مستويات غير مسبوقة إذ زاد الاستثمار السنوي في هذا القطاع على ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد أو ٣٧ في المائة من ميزانية الدولة. وتعد أوزبكستان اليوم أحد البلدان القليلة في العالم التي يناهز فيها متوسط مدة التعليم ١٢ سنة ويزيد فيها عمر إكمال مرحلة التعليم الإلزامي على ١٨ سنة.

وباتت نتائج هذه الجهود واضحة وتنبئ عن مدى ما تمتلكه أوزبكستان من إمكانيات بشرية هائلة. ويعد معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في أوزبكستان، حسب أرقام البنك الدولي، أحد أعلى المعدلات في العالم إذ يبلغ ٩٩,٣٤ في المائة.

جهود الوقاية

بإنشاء بنية من مؤسسات الحماية الاجتماعية، مع نظم لتوفير المساعدة المادية للأسر، والولاية والوصاية، أوجدت أوزبكستان ثقافة التصدي لأسوأ أشكال عمل الأطفال. وتم تقريبا في أوزبكستان القضاء على ظواهر اجتماعية من قبيل ''إهمال الأطفال''، الذي يعد في العديد من بلدان العالم العامل الرئيسي الذي يؤدي إلى نشوء أسوأ أشكال عمل الأطفال.

وتنفذ باستمرار اليوم بنود خطة العمل الوطنية ويتم رصد مراعاة تشريعات العمل، وبخاصة ما يتعلق منها بالحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل والقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال. ونتيجة الرصد الذي تم في عام ٢٠٠٩، خضع أكثر من ٢٠٠ موظف لإجراءات إدارية وأقيمت ٢٧ دعوى جنائية.

وتتضمن التقارير الإحصائية الحكومية أرقاما تعكس عدد العمال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة. كما تتضمن هذه التقارير توصيات بأحكام خاصة تكفل الحقوق والضمانات الإضافية التي نص عليها قانون العمل وتشريعات الحماية من عمالة الأطفال، وبخاصة الأطفال دون سن الثامنة عشرة، فضلا عن كفالة حمايتهم الاجتماعية في أماكن العمل.

وإضافة إلى ذلك، اعتمد، في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بيان مشترك بين رابطة المزارع ومجلس اتحاد النقابات ووزارة العمل والحماية الاجتماعية بشأن عدم مقبولية اللجوء إلى العمل القسري للأطفال في الأنشطة الزراعية.

ويجري أيضا الاضطلاع بانتظام بسلسلة من الحلقات الدراسية التدريبية لصالح موظفي الوكالات المعنية بالعمل، ووسائط الإعلام، وزعماء النقابات وإدارة المقاطعات والمدن لمنع عمالة الأطفال.

ويوجد في جميع مناطق البلد منذ عام ٢٠٠٨ خط اتصال مباشر بشأن قضايا عمالة الأطفال يمكن للأطفال وآبائهم أن يتصلوا به في أي وقت في حال انتهاك حقوقهم.

ويتم القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال في أوزبكستان من خلال عدد من الوسائل:

- تهيئة الظروف للعمل الكريم وأماكن العمل الجديدة كبديل عن عمالة الأطفال؛
- تعزيز تدابير الحماية الاجتماعية وزيادة دخول الأسر المنخفضة الدخل، التي تعد، حسب خبراء دوليين، الجهات الرئيسية التي توفر اليد العاملة من الأطفال؛
- تحسين الإمكانات التعليمية لكل طفل؛

- تعزيز رصد إنفاذ التشريعات – وخاصة ما يتعلق منها بحقوق وحريات الطفل ومصلحته القانونية؛

وفي تقارير المدير العام لمنظمة العمل الدولية، أولي مجددا اهتمام كبير للجهود المبذولة على الصعيد الوطني فيما يتعلق بإنشاء وتأمين أماكن العمل، في سياق الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وكذا القضاء على العمل القسري، بما في ذلك عمل الأطفال.

تحسين الأحوال المعيشية وسط الأزمة المالية العالمية

هناك حاليا في أوزبكستان عدد من البرامج الرامية إلى التخفيف من آثار الأزمة المالية العالمية. وقد بدأت هذه البرامج في عام ٢٠٠٩ وتسعى إلى الاستمرار حتى عام ٢٠١٢، وقد بينت بتفصيل في كتاب رئيس أوزبكستان، إسلام كريموف، بعنوان الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، سبل وتدابير للتغلب عليها في سياق أوزبكستان. ومن بين الأهداف الرئيسية معالجة التدني في الأحوال المعيشية للسكان.

ويتركز حوالي ٥٠ في المائة من السكان وموارد اليد العاملة في أوزبكستان في المناطق الريفية. ولذلك أعلن عام ٢٠٠٩ ''سنة للتنمية وتطوير الأرياف'' واعتمد برنامج حكومي لتنفيذ تدابير خاصة تتعلق بإيجاد أماكن العمل وتأمين العمالة لسكان الأرياف. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى أن عام ٢٠٠٩ شهد خلق أكثر من ٠٠٠ ٩٤٠ فرصة عمل. وكان عدد فرص العمل التي تم إيجادها في الربع الأول من العام الحالي هو ٤٠٠ ٢١٥ فرصة عمل وكانت ١٠٠ ١٥٠ فرصة عمل من هذه الفرص، أي حوالي ٦٩,٧ في المائة، في المناطق الريفية.

وهذه التدابير تتطابق تماما مع تدابير أخرى أوصت بها منظمة العمل الدولية ومع أحكام العهد العالمي بشأن أماكن العمل.

٢٠١٠ – ''سنة جيل النماء المتناغم''

عدت السنة الحالية في أوزبكستان سنة يتعين فيها معالجة القضايا الكبرى بمزيد من الحزم، وتشمل ما يلي:

- تحسين الإطار القانوني لحماية حقوق ومصالح الأطفال والشباب، وتعزيز الأساس القانوني لنمائهم المتناغم.

- تكوين جيل سليم صحيا، بوسائل منها في المقام الأول كفالة الوراثة السليمة، ومواصلة تنفيذ برنامج ''صحة الطفل من صحة الأم'' وتحسين الصحة الإنجابية للأمهات، والأطفال والمراهقين.

- تسريع ما يجري من أعمال في ميدان التربية البدنية لجيل الشباب والألعاب الرياضية للأطفال، وزيادة مشاركة الشباب، وبخاصة الفتيات في المناطق الريفية، في التمارين المنتظمة.

- وضع مجموعة من التدابير لمواصلة النهوض بتنمية المشاريع الصغيرة والمبادرة الخاصة ومشاريع الطبقة المتوسطة وحل المشاكل القائمة في هذا الصدد، وتهيئة الظروف لمشاركة الشباب، وبخاصة في المناطق الريفية، في أنشطة تنظيم المشاريع.

- تحسين رعاية الأسر الشابة، وكفالة حمايتها القانونية والاجتماعية، وإيجاد الظروف اللازمة لتكوين أسر سليمة وقوية.

وتقوم حكومة أوزبكستان بطائفة من الأنشطة دعما للأسر الضعيفة اجتماعيا، والأسر الكبيرة التي تحتاج إلى المساعدة. ومنذ نيل الاستقلال، أنشأت نظاما كاملا لتوفير الدعم الاجتماعي الحكومي للأمهات والأطفال.

وفي عام ٢٠٠٦، مثل مجموع النفقات على الخدمات الاجتماعية ٥١ في المائة، وفي عام ٢٠٠٩، وصل هذا الرقم إلى ٥٥,٦ في المائة وفي عام ٢٠١٠، بلغ ٥٩,١ في المائة. وفي عام ٢٠١٠، سيبلغ الاستثمار في قطاع الرعاية الصحية ١,٧ تريليون سوم، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٣٠ في المائة عن عام ٢٠٠٩. ومثل هذا الاهتمام باحتياجات تنمية القطاع الاجتماعي قلما يلاحظ في العالم كاستجابة للأزمة المالية العالمية.

ونشاطر المدير العام لمنظمة العمل الدولية، خوان سومافيا، تقييمه بأنه هناك صورة متباينة ''تنبثق عن التقرير العالمي الثالث والرصد الذي تم مؤخرا للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية''. وفي هذا السياق، أُكد أن أوزبكستان تنفذ تدريجيا تدابير فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تتجه، أولا وقبل كل شيء، إلى الحد من الفقر وتحسين المستويات المعيشية، لتنشيط دور المرأة في التنمية المستدامة للمجتمع.